إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014

د. أحلام بوعبدلي
جامعة غرداية / الجزائر
dr.bouabdelli@gmail.com

أ. عائشة طبي
جامعة غرداية / الجزائر
tobbi.aicha@yahoo.com

Liquidity risk management in conventional and Islamic banks

a comparative study to banks in Qatar for the period 2011-2014

Ahlam BOUABDELLI & Aicha Tobbi
University of Ghardaia –Algeria

Received:11 Mar 2015 Accepted: 09 May 2015 Published: 30 June 2015

ملخص:

لقد قمنا من خلال بحثنا بإجراء دراسة مقارنة لإدارة مخاطر السيولة بين كل من البنوك التقليدية والإسلامية، ودراسة علاقة كل من المتغيرات المستقلة (حجم البنك SIZE، العائد على السهم ROE، العائد على الأصولROA ومعدل كفاية رأس المال CAR) بالمتغير التابع مخاطر السيولة LR في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في قطر خلال الفترة(2011-2014)، توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج أهمها توجد علاقة موجبة ذات دلالة بين كل المتغيرات المستقلة (حجم البنك ، عائد على السهم ، عائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع (مخاطر السيولة).

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، بنوك تقليدية، بنوك إسلامية، قطر.

رموز jel: G21, G12, G02.

Abstract:

Through our search, we have a comparative study to liquidity risk management between both conventional banks and Islamic banks. In addition, we seek to demonstrate the relationship between the independent variables (Bank size (SIZE), return on equity (ROE), return on assets (ROA), the capital adequacy ratio (CAR) and the dependent variable is the liquidity risks (LR) at all the conventional and Islamic banks in Qatar, during the period (2011-2014). The main results of the study indicate that there is a significant positive relationship between all the independent variables (size of the bank, the return on equity, return on assets, capital adequacy ratio) and the dependent variable (liquidity risk).

Key words: *liquidity risk, conventional banks, Islamic banks, Qatar.*
(JEL) Classification: G02, G12, G21.

تمهيد:

تحظى السيولة بالأهمية البالغة عند البنوك سواء كانت بنوك تقليدية أو إسلامية ،حيث تبدأ أهمية السيولة لدى البنك من خلال قدرته على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب حين يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه، حيث أن زيادة السيولة في أي بنك تعني ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المتوقعة أما نقص السيولة لديه عن الحد المناسب يعرضه للحرج أمام عملائه المودعين أساسا ، كذلك أمام من يطلب التمويل.

1. **إشكالية البحث:**

تحظى السيولة بالأهمية البالغة عند البنوك سواء كانت بنوك تقليدية أو إسلامية ،حيث تبدأ أهمية السيولة لدى البنك من خلال قدرته على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب حين يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه، حيث أن زيادة السيولة في أي بنك تعني ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المتوقعة أما نقص السيولة لديه عن الحد المناسب يعرضه للحرج أمام عملائه المودعين أساسا ، كذلك أمام من يطلب التمويل.

وفي ظل المنافسة القائمة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حيث أن هذه الأخيرة دخلت السوق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي بسبب تأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، عليها أن تسعى جاهدة إلى تبني إدارة جيدة لمخاطرها وعلى رأسها مخاطر السيولة لكي تضمن استقرارها المالي وملاءتها ،و هذا ما يشكل لنا السؤال الجوهري لهذا البحث وهو:

ما الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في مجال إدارة مخاطر السيولة في قطر؟ وهل هناك أفضلية بينهما؟

2. **فرضيات البحث:** لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا سوف ننطلق من مجموعة من الفرضيات هي:

- لا توجد علاقة بين حجم البنك ومخاطر السيولة؛
- لا توجد علاقة بين العائد على السهم ومخاطر السيولة؛
- لا توجد علاقة بين العائد على الأصول ومخاطر السيولة؛
- توجد علاقة إيجابية بين معدل كفاية رأس المال ومخاطر السيولة.

3. **أهمية وأهداف البحث:**

في إطار المنافسة القوية والحادة القائمة بين السنوات الأخيرة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، والتسابق نحو الأفضلية في كل الجوانب خاصة إدارة المخاطر، تبرز الأهمية الأولى لهذا البحث ،كما يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

DOI: 10.12816/0012051

- مقارنة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في قطر للفترة 2010- 2013 باستعمال تحليل المؤشرات ومقارنات المتوسطات ؛
- حصر وتحديد مخاطر السيولة التي تتعرض لها كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال النسب المالية والتحليل الإحصائي، ومن ثم معرفة من هي الأكثر تعرضا للمخاطر، وكذا الوقوف على جوانب القوة والضعف لكل منها، ثم اقتراح آليات يمكن من خلالها تجنب وقوع البنك في أزمة سيولة؛
- محاولة إعطاء تصور لماهية إدارة مخاطر السيولة؛
- معرفة العلاقة وتأثير المتغيرات المستقلة (حجم البنك، العائد على السهم، العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال)على المتغير التابع(مخاطر السيولة) وتحليله باستعمال الانحدار والارتباط.

4. منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن التساؤل المطروح، سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي وهذا من خلال التطرق للجانب النظري المتعلق بمخاطر السيولة وإدارتها في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهذا بهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث ،في حين تم استخدام المنهج الإحصائي ودراسة الارتباط والانحدار من أجل معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من أجل إجراء المقارنة.

5 .**حدود الدراسة:** تناولت الدراسة ثلاثة بنوك إسلامية :مصرف قطر الإسلامي، مصرف الريان القطري ،بنك قطر الدولي الإسلامي وثلاثة بنوك تقليدية: بنك التجاري القطري، بنك الدوحة، بنك الأهلي. وقد شمل بحثنا الفترة الممتدة من 2011-2014 لثلاثة بنوك تقليدية وثلاثة بنوك إسلامية لأن البنوك الإسلامية العاملة في قطر أربعة ولم نأخذ بنك "بروة" في الدراسة نظرا لحداثة نشأته -أقل من ثلاث سنوات- وفي المقابل اكتفينا بثلاثة بنوك تقليدية.

6. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: عبارة عن رسالة للحصول على درجة دكتوراه في المصارف الإسلامية عنوانها "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2" بكلية العلوم المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، من إعداد موسى عمر امبارك أبو محيمد، سنة 2011، وقد كانت دراسته تتمحور حول التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعدل كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة التي وردت في المعادلة كما أقرتها لجنة بازل،أين حاول الباحث التركيز على أن حداثة تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية يحتاج إلى وجود دراسات علمية معمقة تبحث في ربط المخاطر الخاصة بالتمويل بمعيار كفاية رأس المال ،و قد توصل إلى جملة من النتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر البنوك التجارية ،و أن جميع الصيغ يمكن أن تتعرض لمخاطر

الائتمان ومخاطر التشغيل، وكذلك ألح على ضرورة التفريق بين مصادر صيغ التمويل المختلفة ،ليتم استبعاد مخاطر الصيغ الممولة من الحسابات المشتركة من معادلة كفاية رأس المال، بالرغم من وجود صعوبة في الفصل بين مصادر التمويل عمليا، و في الأخير وصى بضرورة إيجاد علاقة منطقية ما بين الحسابات الاستثمارية والجزء من مخاطر الصيغ التي لم تدخل ضمن معادلة كفاية رأس المال، غير أننا نلاحظ غياب الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

الدراسة الثانية: عبارة عن رسالة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية عنوانها: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (حالة الأردن) "بجامعة اليرموك من إعداد الباحثة رانية زيدان شحادة العلاونة، سنة 2007 هدفت إلى التعرف على ماهية المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية ،و تجلية الاختلافات بينها وبين مخاطر المصارف التقليدية، والتعرف على أساليب إدارة هذه المخاطر، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن لها، وقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ذات كفاءة عالية في إدارتها للمخاطر من خلال اتباعها لمجموعة من السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية التابعة لها ،و تنفيذا لمقترحات بازل2.غير أنها لم تتعرض علاقة مخاطر صيغ التمويل مع كفاية رأس المال ،و لم تقم بتحليل صيغ التمويل الإسلامي للتعرف على المخاطر الخاصة بكل صيغة وربطها بمعادلة كفاية رأس المال؛

الدراسة الثالثة: والموسومة بـ[1]:

Liquidity risk management, a comparative study between conventional and Islamic banks of Pakistan

وقد أكد الباحث على أهمية دراسة المخاطر التي تتعلق بالنظام المصرفي باعتباره أهم مورد للاستثمار، واعتبر أن إدارة مخاطر السيولة جزء من الإدارة العامة للمخاطر البنكية سواء كانت بنوك تقليدية أو إسلامية.

حاول من خلال هذه الدراسة أن يبين العلاقة بين كل من حجم البنك، العائد على السهم، العائد على الأصول، نسبة القروض غير العاملة ومعدل كفاية رأس المال باعتبارها متغيرات مستقلة مع المتغير التابع وهو مخاطر السيولة، قام بالدراسة على عينة تتكون من 5 بنوك تقليدية و5 بنوك إسلامية ،أين اعتمد على البيانات الثانوية لتقارير هذه البنوك خلال فترة الدراسة 2007-2010. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة لكل من حجم البنك، العائد على السهم، العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال مع مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية ،بينما وجود علاقة سالبة ذات دلالة بين القروض غير العاملة ومخاطر السيولة في كلا النموذجين.

تعتبر هذه الدراسة إضافة إلى غيرها من الدراسات المطابقة لنفس العنوان كدراسة *Muhammad Farhan* و*Khizer Ali* وغيرها الأرضية التي انطلقنا منها لإجراء دراستنا هذه.

DOI: 10.12816/0012051

أولا. عموميات حول إدارة مخاطر السيولة في البنوك (الإطار النظري للدراسة):

تتعرض البنوك لجملة من المخاطر من أهمها تلك التي تتعلق بالسيولة ،سواء تلك التي تنشأ من طبيعة البنك ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما، مما يستوجب على البنوك أن تتقصى المعلومات الكافية التي تمكنها من قياس، تحليل، المراقبة والسيطرة ومن ثم الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة.

1. مفهوم السيولة:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية ،أما في معناها الفني فتعني قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة وبخسائر أقل ،باعتبار أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة ،و من ثم فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها[2].

كما عرف صندوق النقد الدولي السيولة على أنها "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها"[3].

أما السيولة المصرفية فيمكن تعريفها بأنها مدى قدرة البنك على الايفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات التكلفة العالية [4]، وللسيولة ثلاثة أبعاد[5]:

- الوقت: وهي السرعة التي ممكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد؛
- المخاطرة: وهي احتمال هبوط قيمة تلك الموجودات أو احتمالية تقصير أو إهمال؛
- التكلفة: وهي التضحيات المالية والأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

وتأتي أهمية السيولة من حاجة البنوك إلى سيولة في مواجهتها لاحتياجات عملائها للأموال والمتمثلة في سحبهم لودائعهم أو الاقتراض من البنك وهي احتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات التالية[6]:

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛
- تعزيز ثقة المودعين والمقترضين ،و التأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم ؛
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات ؛
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما تجلبه من سلبيات؛
- تجنب اللجوء للاقتراض من البنك المركزي.

2. مكونات السيولة المصرفية:

بدأت البنوك في الاهتمام بإدارة الموجودات ،لأن إدارة السيولة والاهتمام بها يبدأ من معرفة مكوناتها فهي تتكون من[7]:

- الاحتياطات الأولية: هي الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائدا وهي تتكون من:
  - ★ النقد بالعملة المحلية أو الأجنبية في الصندوق؛
  - ★ الودائع النقدية لدى البنك المركزي؛
  - ★ الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى؛
  - ★ الصكوك تحت التحصيل؛
  - ★ الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج.

كما أن هناك من يصنفها إلى احتياطات قانونية(يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي) وأخرى غير قانونية(يحتفظ بها البنك وفقا لسياسته المصرفية).

- الاحتياطات الثانوية: هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا وتشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، تتكون من جزئين الأول محدد قانونا يسمى بالاحتياطات القانونية ويأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الخزينة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجارية فهي بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، ويمتاز بقصر آجال الاستحقاق وضعف العائد كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الأرباح للبنك.

3. إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية:

1.3. مفهوم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية:

عرفتها لجنة بازل على أنها: "قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة"[8]، كما تعني المواءمة بين الاحتياطيات المالية في الأجل المتوسط والقصير، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول عليها والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات الأخرى ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى ،بمعنى أن توفير السيولة في البنوك التقليدية يجب أن يكون في إطار حدود

DOI: 10.12816/0012051

معينة تأخذ في الحسبان المخاطر وربحية البنك لأن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور بحية البنك التقليدي ومن ثم يكون عرضة لمخاطر حقيقية للإفلاس.

كما أن إدارة البنك عند إدارتها للسيولة تهدف إلى الاستجابة للقانون والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياطي والسيولة حتى لا تقع على البنك عقوبات البنك المركزي بالإضافة إلى اشباع حاجات الاقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة.[9] وتتطلب الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة ما يلي:[10]

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة ؛
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة؛
- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة؛
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها.

2.3. مخاطر السيولة في البنوك التقليدية:

تنشأ هذه المخاطر عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها[11]. غير أن الآراء قد اختلفت بشأن أسباب هذه المخاطر نذكر منها:[12]

- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:
  - ★ ازدياد حالات السحب خاصة المبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحية.
- أسباب في جانبي نطاق الميزانية:
  - ★ جانب الالتزامات: بمعنى عند زيادة طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو لإصدار المزيد من الأوراق المالية كالسندات؛
  - ★ جانب الأصول: حيث أن خدمة خطابات الضمان والاعتماد التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالإقراض بموجبها تظهر في الميزانية فتنشأ مخاطر السيولة والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.
- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق:

★ فنجد عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.

- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

4. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

1.4 مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

لقد أصدر البنك الماليزي المركزي معيارا حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وبين أن إدارة السيولة تعني: "احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد "[13]

و يعد توفر قدر من السيولة أمرا في غاية الأهمية لمواجهة سحوبات المودعين ،في حين أن الاحتفاظ بسيولة كبيرة يقلل من ربحية البنك ويعطي مؤشرا سلبيا عن القدرة الاستثمارية المحدودة للبنك وكل هذا يدخل ضمن مخاطر السيولة والتي عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها تعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها للوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة "و من أجل تحقيق ذلك يجب أن ينتهج البنك الإسلامي بإدارة فعالة لمخاطر السيولة.[14]

2.4. مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

تنشأ مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته تجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤثر سلبا على ربحية البنك الإسلامي، وخاصة عند تعذر تسييل أصوله بتكلفة مقبولة ويمكن تلخيص أهم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية فيما يلي: [15]

- ضعف تخطيط السيولة في البنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق،
- سوء توزيع الأصول إلى استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- تساهم بعض العوامل الخارجية كالركود الاقتصادي والأزمات في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة؛
- بالإضافة إلى عدم وجود سيولة في السوق الثانوي الإسلامي وعدم وجود أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة؛
- عدم وجود تسهيلات خاصة للمقرض الأخير؛

DOI: 10.12816/0012051

- محدودية إمكانيات السوق المصرفية بين البنوك الإسلامية؛
- القيود الشرعية غلى بيع الديون والتي تمثل جزء كبير من أصول البنوك الإسلامية؛
- البطء في تطوير أدوات مالية إسلامية لصعوبة تعبئة الموارد المالية في الأسواق في زمن قصير.[16]

ولقد طورت البنوك التقليدية أدواتها بحيث تقوم باستخدام الأموال المتاحة لها ،مراعية توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض، وسهل عليها هذه المهمة أن علاقتها بمستخدمي الأموال علاقة دائن بمدين لأجل محدد وبالرغم من هذه السهولة في الترتيب إلا أنها كثيرا ما تقع في أزمات سيولة ناتجة عن استثمار الودائع قصيرة الأجل في القروض طويلة الأجل.[17]

وتختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في أنها لا تقدم الأموال في شكل قروض لآجال محددة ،بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتائجها ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع عند مواعيد استحقاقها، غير أنها في مقابل ذلك تشكو من توافر السيولة نتيجة تدفق الودائع إليها وضخامة رؤوس أموالها وهذا الوضع لا يمكن أن يصرفنا عن المشكلة الكامنة في طبيعة النظام نفسه، والتي تستلزم إيجاد ضوابط في صيغ الاستثمار التي تستعملها البنوك تكفل توافق الآجال ،و تسييل بعض أصول البنك في حال تعذر توافق الآجال وتنعكس هذه الضوابط في وسائل التقليل من مخاطر السيولة التالية[18]:

- اعتماد مبدأ توافق الآجال بصفة أساسية واختيار الصيغ التي تحقق هذا المبدأ؛
- تسييل الودائع: إن تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنك الإسلامي إلى عناصر قابلة للتسييل ولا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع وإيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من أصول البنك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس وضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية؛
- تطوير الصيغ المستعملة ،بإضافة الشروط م الخيارات والبدائل التي تكفل خروج البنك الإسلامي من العملية الاستثمارية قبل نهايتها لتحقيق السيولة التي قد يحتاج إليها؛
- تطوير أدوات وأجهزة السوق الثانوي وهي التعبير الطبيعي عن الخروج من الاستثمار قبل نهاية مدته بحلول مستثمر آخر محل المستثمر الراغب في الخروج.

ثانيا. الدراسة التطبيقية:

1. عينة الدراسة:

تناولت الدراسة ستة (06) بنوك عاملة في قطر منها ثلاثة بنوك إسلامية :مصرف قطر الإسلامي ،مصرف الريان القطري ،بنك قطر الدولي الإسلامي وثلاثة بنوك تقليدية :بنك التجاري القطري ،بنك الدوحة ،بنك الأهلي شمل بحثنا الفترة الممتدة من 2010-2013 .

2. تحليل المؤشرات:

تم احتساب المؤشرات انطلاقا من المعلومات المتوفرة في تقارير كل من البنوك التقليدية و الإسلامية التي تم اختيارها لتشكل العينة الممثلة لإجمالي البنوك العاملة في قطر خلال فترة الدراسة 2010-2013. هذه المؤشرات هي كل من مؤشر مخاطر السيولة LR والتي تعبر عن المتغير التابع أما المتغيرات المستقلة فهي كل من: حجم البنك SIZE، العائد على السهم ROE، العائد على الأصول ROA وأخيرا نسبة كفاية رأس المال CAR. ومن أجل إجراء مقارنة جيدة قمنا باحتساب متوسط المؤشر لكل صنف من البنوك.

1.2 مؤشر مخاطر السيولة LR: يحسب مؤشر مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية بقسمة النقد وما في حكمه إلى إجمالي الأصول و أعلى نسبة تعكس أفضل وضعية للسيولة.

الشكل 1: مخاطر السيولة LR

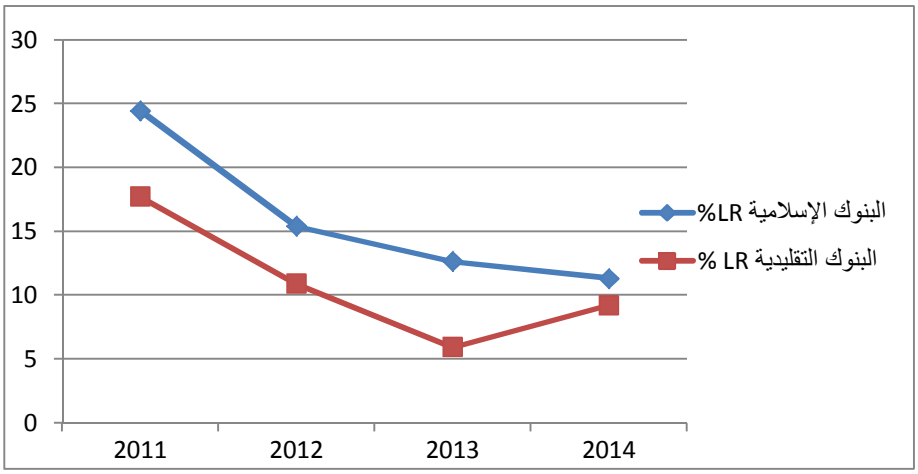

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

والمنحنى البياني يوضح أن وضعية السيولة في البنوك الإسلامية أفضل منها في البنوك التقليدية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة تكون مرتفعة في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية.

DOI: 10.12816/0012051

2.2 **مؤشر حجم البنك** *SIZE*: تم احتساب حجم البنك انطلاقا من اللوغاريتم النيبيري لإجمالي الأصول.

الشكل 2:حجم البنك SIZE

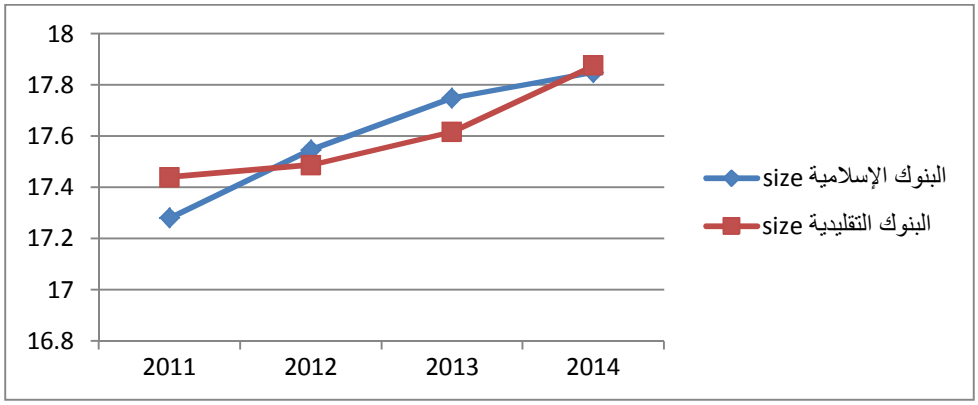

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

والرسم البياني يبين أن حجم البنوك الإسلامية في قطر أكبر بقليل من حجم البنوك التقليدية بالرغم من أن ظهور البنوك الإسلامية في قطر تأخر لأكثر من عشرين سنة بعد ظهور البنوك التقليدية .

3.2 **مؤشر العائد على السهم ROE**: يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي للسهم بالنسبة لأسهمها العادية ، حيث يحتسب العائد على السهم بقسمة صافي الربح أو الخسارة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. والقيمة الأعلى للعائد على السهم يدل على أحسن عائد ناتج عن الاستثمار في هذا البنك.

الشكل 3: العائد على السهم ROE

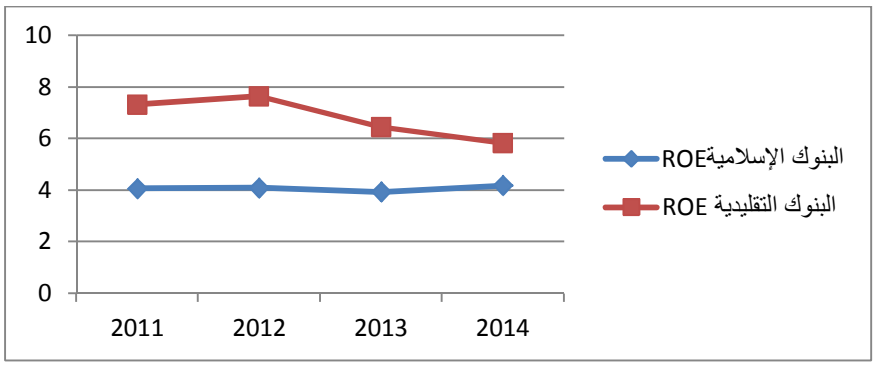

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

ومن خلال المنحنى البياني نلاحظ أن العائد على السهم في البنوك التقليدية أحسن منه في البنوك الإسلامية، وعلى العموم نلاحظ أن متوسط العائد على السهم في البنوك الإسلامية خلال فترات الدراسة لم يتعدى خمس ريالات قطرية في حين أنه في البنوك التقليدية قارب سبعة ريالات قطرية.

4.2 **مؤشر العائد على الأصول** ROA: يحسب العائد على الأصول عن طريق قسمة صافي أرباح البنك على إجمالي الأصول ،و يعكس مدى الأداء الجيد للبنك في تحقيق أرباحه اعتمادا على الاستغلال الجيد لموارده.

الشكل 4: العائد على الأصول ROA

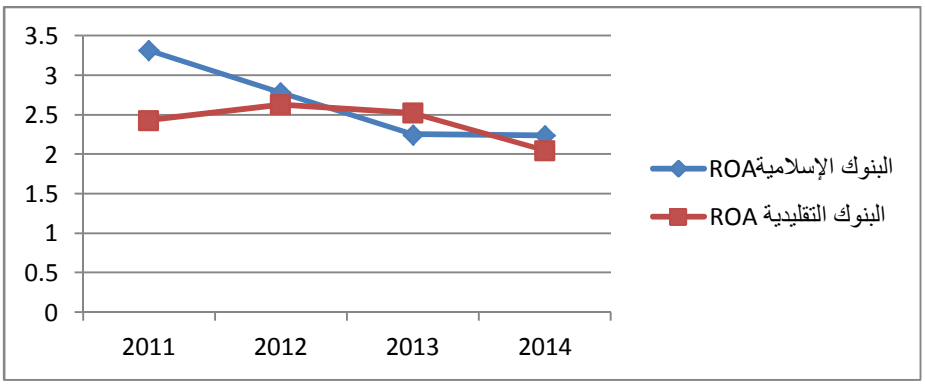

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

من خلال الرسم البياني نلاحظ انخفاض العائد على الأصول للبنوك الإسلامية من سنة 2010 إلى 2012 ليرتفع بعدها سنة 2013،على عكس البنوك التقليدية أين استمر في الارتفاع خلال نفس الفترة ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2012 ثم انخفض سنة 2013. و هذا ما يوضح ضرورة اتجاه البنوك الإسلامية إلى الاستغلال الجيد لمواردها.

4.2 **مؤشر معدل كفاية رأس المال** CAR: يحسب انطلاقا من إرشادات لجنة بازل و التي تبنتها من قبل مصرف قطر المركزي و يتضمن رأس المال الأساسي رأس المال و الاحتياطي القانوني و الاحتياطي العام و الأرباح المدورة والاحتياطيات الأخرى و يتضمن رأس المال المساعد احتياطي المخاطر لغاية 1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر واحتياطي القيمة العادلة 45% إذا كان موجبا و100 % إذا كان سالبا والدين المساند، كل هذا إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كنسبة من رأس المال النظامي.

ومن خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية أعلى منها في البنوك التقليدية و نلاحظ انخفاض طفيف لكلا الصنفين من البنوك خلال سنوات الدراسة لكنها لم تصل إلى الحد الأدنى الذي أقرته كل من لجنة بازل و المصرف المركزي القطري.

DOI: 10.12816/0012051

الشكل 5: معدل كفاية رأس المال CAR

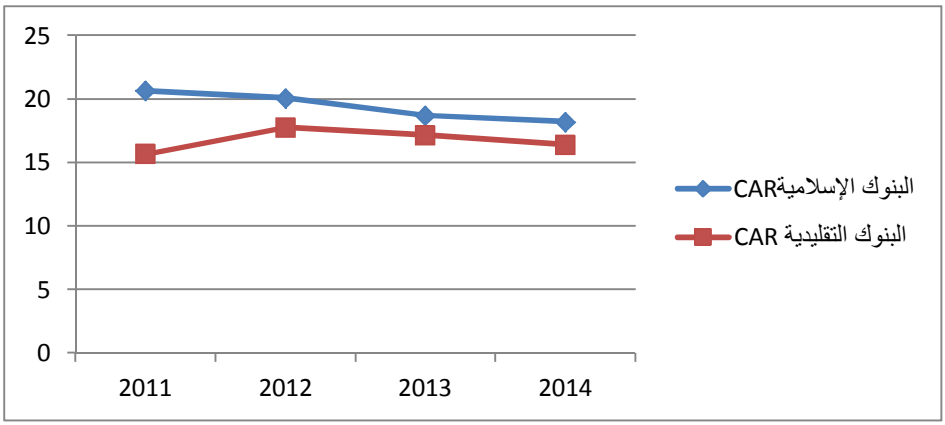

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

وهذا ما يعكس سياسة البنوك الإسلامية في قطر وهي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والسوق ولاستدامة التطوير التشغيلي للأعمال، كما يتم أيضا الاعتراف بمستوى رأس المال على عائد المساهمين و تعترف البنوك الإسلامية في تقاريرها بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى و الضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

3. الدراسة الإحصائية الوصفية:

يظهر الجدولان المواليان تحليل وصفي لكل من المتغير التابع مؤشر مخاطر السيولة LR وكل المتغيرات المستقلة محل الدراسة كحجم البنك SIZE، العائد على السهم ROE، العائد على الأصول ROA، ونسبة كفاية رأس المال CAR لكل من البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية محل الدراسة. حيث نجد: أدنى قيمة للمتغيرات، أعلى قيمة، قيمة المتوسط والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول 01: يبين وصف احصائي للبنوك التقليدية (النموذج 1)

descriptive Statistiques-Model 1(Conventional Banks)

	Minimum	*Maximum*	*Mean*	*standard deviation*
LR	,870	22,88	10,9208	,084380
CAR	13,22	22,10	16,7283	3,00602
ROA	1,66	2,81	2,4075	,30618
ROE	3,88	8,81	6,8067	1,52291
SIZE	16,70	18,54	17,6050	,623780

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على spss

الجدول 02: يبين وصف احصائي للبنوك الإسلامية (النموذج 2)

descriptive Statistiques-Model 2(Islamique Banks)

	Minimum	*Maximum*	*Maen*	*Standard deviation*
LR	4,73	32,40	15,9450	,063800
CAR	15,41	24,76	19,4042	2,93165
ROA	1,92	3,49	2,6475	,520630
ROE	1,61	5,87	4,0583	1,67800
SIZE	16,71	18,16	17,6067	,484440

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على spss

4. تحليل معامل الارتباط لبيرسون:

يظهر الارتباط أن حجم البنك ذو علاقة سالبة مع مخاطر السيولة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة الاحتمالية المرافقة 94 %، غير أن قيمة معامل الارتباط لبيرسون تظهر ضعف العلاقة و هي-0,374، بينما العائد على السهم يظهر علاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى 98%حيث أن قيمة معامل الارتباط لبيرسون هي 0,171 ، أما بالنسبة للعائد على الأصول نلاحظ علاقة موجبة ذات دلالة قيمة معامل الارتباط لبيرسون هي 0,149 عند مستوى دلالة 95%.

الجدول 03: يبين مصفوفة الارتباط للبنوك التقليدية (النموذج1)

Correlation -Model1(Conventional banks)

		LRc	*SIZEc*	*ROEc*	*ROAc*
LRc	***Pearson Correlation***	1			
	Sig.(2-tailed)				
SIZEc	***Pearson Correlation***	5-0.37	1		
	Sig.(2-tailed)	040.			
ROEc	***Pearson Correlation***	00.17	0.576	1	
	Sig.(2-tailed)	0190.	0.050		
ROAc	***Pearson Correlation***	0.149	-0.209	0.156	1
	Sig.(2-tailed)	050.	0.514	0.629	
CARc	***Pearson Correlation***	0.375	-0.498	-0.604	0.475
	Sig.(2-tailed)	030.	0.100	0.038	0.119

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

Correlation is significant at the0.05 level Sig.(2-tailed)

وبالنسبة لمعدل كفاية رأس المال نلاحظ علاقة موجبة ذات دلالة مع مخاطر السيولة تمثل أعلى قيمة بالنسبة لباقي المتغيرات فقيمة معامل الارتباط لبيرسون هي 0,375 عند مستوى دلالة 96%.

DOI: 10.12816/0012051

الجدول 04: يبين مصفوفة الارتباط للبنوك الإسلامية (النموذج2)

Correlation –Model2(Islamic banks)

		LRc	*SIZEc*	*ROEc*	*ROAc*
LRi	***Pearson Correlation***	1			
	Sig.(2-tailed)				
SIZEi	***Pearson Correlation***	-0.796	1		
	Sig.(2-tailed)	0.002			
ROEi	***Pearson Correlation***	0.397	0.017	1	
	Sig.(2-tailed)	0330.	0.958		
ROAi	***Pearson Correlation***	0.483	-0.400	-0.160	1
	Sig.(2-tailed)	0110.	0.198	0.619	
CARi	***Pearson Correlation***	0.442	-0.734	-0.340	0.420
	Sig.(2-tailed)	050.	0.007	0.279	0.174

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

** Correlation is significant at the0.05 level Sig.(2-tailed)*

يظهر الارتباط أن لحجم البنك علاقة سالبة ذات دلالة مع المتغير التابع عند مستوى دلالة 98% تظهر من خلال قيمة معامل الارتباط لبيرسون و هي-0,796،بينما نلاحظ أن العائد على السهم تربطه علاقة موجبة ذات دلالة بمستوى 97% مع مخاطر السيولة و قيمة معامل الارتباط لبيرسون هي 0,397،نفس الشيء تقريبا بالنسبة للعائد على الأصول نلاحظ وجود علاقة موجبة ذات دلالة بمستوى 99% مع مخاطر السيولة فقيمة معامل الارتباط لبيرسون هي 0,483، ونفس الكلام ينطبق كذلك مع معدل كفاية رأس المال حيث نلاحظ وجود علاقة موجبة ذات دلالة بمستوى 95% لهذا المعدل مع مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و قيمة معامل الارتباط لبيرسون هي 0,442.

5. تحليل الانحدار:

1.5. بالنسبة للبنوك التقليدية:

نلاحظ هنا أن قيمة فيشر المحسوبة أقل من 0,05 تدل على أن النموذج الأول ذو دلالة أما قيمة *R-square* للنموذج الأول 0,753 تدل على أن 75,3% من التغير في السيولة يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة ،أما القيمة المعدلة له فهي 0,546 أي أن 54,6% من مخاطر السيولة تكون مفسرة بالمتغيرات المستقلة محل الدراسة. ففي النموذج الأول حجم البنك له علاقة سالبة ذات دلالة مع مخاطر السيولة أما معامل Beta وهو يدل أن أي تغير في السيولة بـ 18% يكون بسبب تغير حجم البنك بـ 1% عكس الاتجاه، العائد على السهم له علاقة موجبة ذات دلالة مع مخاطر السيولة حيث كلما ارتفع العائد على السهم بـ1% فيؤدي ذلك إلى ارتفاع مخاطر السيولة بـ 51%،نفس الشيء تقريبا بالنسبة للعائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال حيث تربطهما علاقة موجبة ذات دلالة مع مخاطر السيولة في البنوك التقليدية.

الجدول 05: يبين معامل الانحدار للبنوك التقليدية (النموذج1)

Coefficient-Model1(Conventional Banks)

	Standardized Coefficient	*t*	*Sig*
	Beta		
Constant		1.141	9020.
SIZE	0.185-	0.468-	0140.
ROE	0.511	1.283	0240.
ROA	0.350	1.107	0180.
CAR	0.197	0.490	0130.
R-Square	0.753	***Prob(F-statistiqe)***	0.000
Adjusted Rsquare	0.546	***Durbin watson Stat***	1.877

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

2.5. بالنسبة للبنوك الإسلامية:

بالنسبة للبنوك الإسلامية نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة أقل من 0,05 تدل على أن النموذج الثاني دال إحصائيا، وأن قيمة *R-square* 0,778 تظهر أن 77,8% من التغير في مخاطر السيولة يكون مفسر بالمتغيرات المستقلة ،أما قيمته المعدلة تظهر أن 59% من المتغير التابع تكون مفسرة بالمتغيرات المستقلة محل الدراسة، في النموذج الثاني حجم البنك له علاقة سالبة ذات دلالة بمخاطر السيولة عند مستوى ثقة 95%، العائد على السهم له علاقة موجبة ذات دلالة مع مخاطر السيولة حيث أن أي انخفاض في العائد على السهم بـ 1%سوف يؤدي إلى انخفاض السيولة بـ 11,3%، نفس الشيء بالنسبة للعائد على الأصول تربطه علاقة موجبة ذات دلالة بمخاطر السيولة حيث كلما ارتفع العائد على الأصول بـ 1% ترتفع السيولة بـ 69%، وفي الأخير كذلك معدل كفاية رأس المال له علاقة موجبة ذات دلالة مع مخاطر السيولة حيث أن أي ارتفاع في معدل كفاية رأس المال بـ 1% ينتج عنه ارتفاع السيولة بـ 12%.

الجدول 06: يبين معامل الانحدار للبنوك الإسلامية (النموذج 2)

Coefficient-Model2(Islamic Banks)

	Standardized Coefficient	*T*	*Sig*
	Beta		
Constant		0.815	0440.
SIZE	-0.074	-0.147	0080.
ROE	0.113	0.359	070.
ROA	0.698	2.654	0.038
CAR	0.122	0.369	2500.
R-Square	0.778	***Prob(F-statistiqe)***	0.001
Adjusted Rsquare	0.593	***Durbin watson Stat***	1.625

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج spss

خلاصة:

وفي الأخير وبعد محاولتنا لدراسة مخاطر السيولة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في قطر من الفترة 2011 إلى 2014 توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن البنوك الإسلامية في قطر على الرغم من حداثة عهدها غير أنها تمتلك معدلات كفاية رأس مال أكبر من مثيلاتها التقليدية و أنها أقل عرضة لمخاطر السيولة ؛
- وكذلك خلصنا إلى أن الفرضيات الثلاثة الأولى مرفوضة و قبول الفرضية الرابعة ؛
- توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين المتغيرات المستقلة التالية (العائد على السهم، العائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال) مع المتغير التابع (مؤشر مخاطر السيولة)، أي مثلا كلما ارتفع معدل كفاية رأس المال سوف يرتفع مؤشر مخاطر السيولة و الذي يدل على انخفاض خطر السيولة، و علاقة ذات دلالة سالبة بين المتغير المستقل (حجم البنك) والمتغير التابع (مؤشر مخاطر السيولة) خلال سنوات الدراسة.

وتبقى مخاطر السيولة الهاجس الملازم لنشاط كل من البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء وبالتالي فإن عليها:

- أن تسعى جاهدة لتبني إدارة كفؤة لهذه المخاطر حتى تبقى محمية من الأزمات؛
- استخدام شهادات البنك المركزي، و التي تعتبر آمنة و بمثابة ودائع سائلة لدى البنك المركزي؛
- ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، و التي تعتبر أقل سيولة من النوع أعلاه، إلا أنه يمكن استرجاعها في فترة قصيرة؛
- وجود خطة تمويل للحالات الطارئة؛
- تطبيق نظم معلومات ادارية و مالية تعكس تطورات أو ضاع السيولة؛
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال و آجال استحقاقها.

الاحالات والمراجع:

1 . anjum iqbal,Liqudity risk management, a comparative study between conventional and Islamic banks of pakistan, global journal of management and business research,volume 12, issue 4, version 1, march 2012.

2 . نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد السادس و الثلاثون بغداد، 2013، ص302.

3 .http://www.imf.org/External1/pubs/ft/mfs/manual/pdf/mmfschb.pdf

4 . الدويك عبد القادر، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، **المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية**، سوريا، مارس 2010.

5. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، بغداد، العدد السادس و الثلاثون، 2013، ص 303.

6. مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، ج2، مكتبة المجتمع العربي، 2006، ص159.

7. الشمري صادق راشد، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص55.

8. فوزي محمد، **التطورات العالمية لإدارة السيولة و مخاطرها في الجهاز المصرفي**، 2014.

http://www.al-sharq.com/news/details/281274#.VKQOsMngHIU اطلع عليه يوم 26/10/ 2014

9. السعدي سوسن محمد ، **المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الإسلامية، كلية الشريعة و الدراسات المالية، جامعة اليرموك، 2010، ص52.

10. نضال رؤوف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص8.

*11) - Sophie Brana et autres , **Economie monétaire et financiére** ,2éme Edition, Dunod, paris,200 , p114.*

12. احلاسه نصر رمضان، **دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 57.

13) - Bank Negara Malaysia /2002/Liquidity Framework for Islamique Financial Institutions ;Kwala Lampur/

14. أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية(دراسة تحليلية نقدية)،**الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي**، المنعقدة في مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010.

15. قنطقجي سامر مظهر، **صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية**، ب ط ، دار شعاع للنشر و العلوم، سورية، 2010، ص433.

16. حسين سعيد، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، **المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية**، سوريا، مارس 2010 .

17. خالدي خديجة، مخاطر البنوك الإسلامية، **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي ،النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي**، الدوحة، قطر، 18 إلى 20 ديسمبر 2011.

18. عطيه جمال الدين، **البنوك الإسلامية بين الجودة و التنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق**، كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1986.